معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام
ومنه ضمير الشان اهـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان
اريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق ولو
باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك او في
المفهوم فباطل لانه يودي الى الغاء الحمل اهـ وهذا يدل على
ان المراد بالشان القصة والحديث وان المراد بخبره لفظ الجملة
كما في منطوقي الله حسبي لا ان المراد بالشان الحالة والصفة
وبخبره مضمون الجملة كما نقله البعض عن السعوفي واقره
ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة اذ
لو لم يكن المراد بالشان القصة والحديث بل الحالة والصفة
لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحذية مثلا فتنبه
قوله اكتفى اي المبتدا ايضا والمعنى انه لا ضمير فيها الا انه مستغنى
عنه مع امكان الاتيان به قوله كنطقي الله حسبي الحكم
على الخبر في هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر
اما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة
لفظها فالمعنى منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق
والاضافة في نطقي للعهد قوله وكفى فاعله ضمير مستتر
وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسبا
لان الاكثر في فاعل كفى ان يجر بالباء الزائدة انتهى خالد مع
زيادة قوله واخر دعواهم اي دعاؤهم قال البعض
كفهم ان مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل
الشارح الاية من الاخبار بجملة هي عين المبتدا في المعنى لان
المخرج مفرد للتاويل مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية

يمنعه

٩٦

يمنعه ان التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول
دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتامل قوله منه قدمه
للاشارة الى ان الجامد مبتدا ثان خبره فارغ والجملة خبر المود
والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير
في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير
جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند
القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه ان جعل
الجامد مبتدا ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر ايضا
الا ان يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى
الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطا مستدلا
بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة
بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة قوله فارغ قوله
اي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل
الخلاف الجامد الذي ليس في تاويل المشتق اما هو كاسد
بمعنى شجاع فيتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تاويل الجامد
المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا عندهم اصلا فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في
الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب
ج هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الجزء ان يكون مشتقا كذا
في شرح الجامع وقوله والمناطقة اي جمهورهم والا فمنهم
من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي قوله بمعنى
يصاغ من المصدر الخ هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو
المراد هنا اما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما اخذ من المصدر

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)